نعشقته طي الكناس اذا خطا . وعلقته ليث العرين اذا سطا
من الترك انسى سلوتي مع انها . صواب وافني فيه وهو مخطا
واما الثالث فماخوذ من قول ابن النبيه
في ضيق العين وان اطنبوا . في الحذف النجل وان وسعوا
او من قول شهاب الدين الشاغوري .
فناسي صحبتي وذمام عهدي . وعند الترك ما يرعى الذمام
نضيق عيونه وسعت عذري . فزال العذر عني والملام
وقد اورد الصفدي هذه المقاطيع الماخوذ منها الا ما هو لابن نباتة ولا تردد في ان الرجل مسبوق
الى هذه المعاني وفي ايراده بها دليل على اعترافه بالسرقة فيجب القطع بذلك ولا شك فيه والله
اعلم قال في اثناء الكلام على قوله .
ولا هاب الصفاح البيض تسعدني . باللمح من خلل الاستار والكلل .
وسالت العلامة تقي الدين محمد بن تيمية سنة ثمان عشرة وسبعمائة بدمشق عن قوله تعالى واخر
متشابهات فقلت المعروف بين النحاة ان الجمع لا يوصف الا بما يوصف به المفرد من الجمع بالمفرد فقال
كذا هو فقلت فما مفرد متشابهات قال متشابهة فقلت كيف تكون الاية الواحدة في نفسها
متشابهة وانما يقع التشابه بين الاثنين وكذا قوله تعالى فوجد فيها رجلين يقتتلان كيف يكون
الرجل الواحد يقتتل مع نفسه فعدل بي من الجواب الى الشكر وقال هذا ذهن جيد ولو لازمتني سنة
واحدة انتفعت ثم قال بعد كلام اخر واما الجواب عن متشابهات فهو ان العرب نطقت بهذه الصيغة في
اشيا ولم ترد بها المفاعلة كقولهم طارقت النعل وعاقبت اللص وخامرت الحب وان قلت ان الصيغة
على اصل المفاعلة كان الجواب ان التشابه لا يكون الا بين اثنين فما فوقهما فاذا اجتمعت الاشيا المتشابهة
كان كل منها متشابها للاخر فلما لم يصح التشابه الا في حالة الاجتماع وصف الجمع بالجمع لان كل واحد من
مفرداته يشابه الاخر اقول جرى الصفدي على عادته بالتبجح بالامور السهلة وما اقتنع بذلك
حتى لوح بتقدمه على الامام تقي الدين ابن تيمية حيث نسبه الى العجز ظنا منه ان عدوله عن الجواب
الى الشكر قصور منه وهذه المسئلة اوضح من ان تخفى عن مثل هذا الامام مع اشتهارها فيما بين القوم ثم
اعلم من اين يلزم اقتتال هذا الرجل مع نفسه في قوله فوجد فيها رجلين يقتتلان حتى يتعجب منه فان
الاقتتال مسند الى ضمير الرجلين فهو واقع في محله وتنزيله على ما ادعاه جماعة من انه اذا وصف المثنى
او الجمع بشي فلا بد ان يكون مفرد الصفة صالحا لان يتصف به مفرد المثنى او المجموع واضح لانا اذا
فرضنا كون الاقتتال واقعا بين رجلين علمنا قطعا ان كلا منهما اقتتل هو والاخر ضرورة اشتراكهما
في الحدث المذكور ودخولهما فيه مدخلا واحدا فهذا الفعل المسند الى ضمير المثنى لو اسند الى ضمير المفرد
لصح اتصاف مفرد المثنى به باعتبار تعلقه بالفاعل الاخر فاذا قلت مررت برجلين يقتتلان
فاصل هذا التركيب مررت برجل يقتتل هو واخر ورجل يقتتل هو واخر ثم ثني الرجل واريد وصف
المثنى بالجملة الفعلية فلزم عود ضمير منها اليه فاسند فعلها الى ضمير الرجلين ولا شك في صحة
نعقل الاقتتال بالنسبة الى المثنى فمن اين يلزم اقتتال الرجل مع نفسه وبهذا ايضا يجاب عن
الاية الشريفة فيقال قولكم ان مفرد اخر وهو اخرى لا يصح وصفه بمفرد متشابهات وهو متشابهة
ممنوع بل يصح باعتبار تعلقه بشي اخر يصح اسناد الحدث اليه بذلك الاعتبار فالمعنى ايات
اخر كل اية متشابهة هي وغيرها من الاي لكن لما اريد الجمع وهو مشتمل على الايات التي وقع التشابه

بينهما

بينهما لم يحتج الى هذا التقدير فعاد الضمير اليها فصحة تعقل التشابه فيما بين المجموع واما قوله ان العرب
نطقت بهذه الصيغة ولم ترد بها المفاعلة كقولهم طارقت النعل الخ فهذا وهم لان الكلام انما هو
في التفاعل لا في المفاعلة والفارق بين الصيغتين ثابت فايراده للمفاعلة في مقام التفاعل خطا
والله اعلم قال في اثناء الكلام على البيت المذكور ايضا وقال الارجاني .
وفي الحي كل كليل اللحا . ظ فظ الغنا من خلال الكلل .
يذيب الفؤاد بتعذيبه . واسر امر الهوى ما قتل .
هذا قول ابي الطيب بعينه .
احيا وايسر ما قاسيت ما قتلا . وبعضهم رواه احيى وايسر . بضم الهمزة من احيى
كانه يستفهم عن حياته وايسر ما قاساه الذي قتل والذي بفتح الهمزة اراد افعل التفضيل معناه
افضل حياة واقرب شي قاسيته الذي قتل اقول الذي فتح الهمزة لم يتعين كونه
اراد افعل التفضيل بل يجوز ان يكون احيى حينئذ مضارع حيي وحذفت منه همزة الاستفهام
للانكار وتقديره احيا وايسر شي قاسيته قد قتل غيري اي كيف تكون لي حياة والحالة هذه
فيكون قوله وايسر جملة في موضع نصب على الحال او جملة معطوفة قرن بها الجهة التي من اجلها
انكر الحياة ونفاها لانه اذا كان ايسر ما قاسيته قاتلا كان غير حي ويجوز ان يكون احيا من باب
افعل التفضيل وحذف المضاف استغناء عنه بما عطف عليه فيما شرك بينه وبينه فيه كانه
قيل احيا ما سيت فحذف المضاف اليه من الاول استغناء عنه بالثاني ومن الثاني استغناء عنه
بالاول ثم اخر ليعتمد الثاني عليه من حيث اللفظ كما في قولك نصف وربع درهم فيكون مبتدا
خبره ما قتل ان كانت ما في ما قاسيت بمعنى الذي على القول بان افعل التفضيل يكتسب التعريف
بالاضافة وعلى القول بان المعرفة يتعين تقديمها للابتدا وان كانت مشتقة او يكون خبرا
مقدما على القول بان افعل التفضيل لا يكتسب تعريفا بالاضافة وعلى القول بان المشتق ه
يتعين للخبر وان كان معرفة ومقدما وان كانت بمعنى شي فخبر مبتدا باتفاق واما احيا باعتبار
المعنى فيجوز ان يكون ماخوذا من حي الشي اذا كان فيه حياة كانه قال اظهر شي فيه حياة مما
قاسيته يقتل ويجوز ان يكون مبنيا من احييته اذا جعلته حيا اي اظهر شي يحيي مما قاسيته
يقتل والمقصود يحصل من المعنيين جميعا هكذا قرر هذا الموضع في امالي ابن الحاجب قلت
وهو كلام بديع جار على القوانين واما ما ادعى الصفدي ان المعنى على ان يكون احيا افعل
التفضيل افضل حياة واقرب شي قاسيته فبعيد عن الصواب قال في اثناء الكلام
على البيت المذكور ايضا وادعا انه اشتمل على النوع المسمى عند اهل البديع بالاستخدام وهكذا
قول الطغرائي لانه ذكر الصفاح وهي هنا مشتركة بين السيوف حقيقة وبين العيون مجازا وقد
غلب العرف عليها بين الشعرا فصارت حقيقة عرفية فامكن اعتبار الاشتراك فقال لا اهاب
الصفاح البيض فهو الى هنا في الحقيقة اللغوية والسامع يظنه في ذكرها ثم ترك ذلك المفهوم ه
الاول واخذ في المفهوم الاخر فقال . تسعدني باللمح من خلل الاستار والكلل . فاستعمل
الصفاح في العيون وهي الحقيقة العرفية اقول قد اعترض هذا الرجل بان جملة
تسعدني الى اخره في موضع الحال من الصفاح وان فاعل تسعدني ضمير يرجع الى الصفاح وصرح
هنا بان المراد بالصفاح الملفوظ بها في البيت السيوف حقيقة فكيف يمكنه بعد هذا دعوى
الاستخدام فانه قد تقرر ان الجملة الحالية لا بد لها من رابط يربطها بصاحبها اما الواو والضمير ه

Copyright King Saud University